العدد السادس، تموز 2019

# منصات مال وأعمال

مجلة اقتصادية شاملة
Business platform (BP)

## خليل الحاج توفيق
## نملك رؤية عصرية لخدمة القطاع التجاري

## مسح ثقة المستثمرين في الأردن 2019

حوار

**هاني القاضي**
القطاع المصرفي العامود الفقري للاقتصاد الوطني

زين الفايز.. تخفيض الضرائب والجمارك على المواد الأولية ينعش العقارات الصديقة للبيئة

منصات مال وأعمال.. مجلة اقتصادية شاملة
العدد السادس، تموز 2019

# ماهر الحسين

## مدير الاتحاد الأردني لشركات التأمين

## في حوار مع منصات مال وأعمال

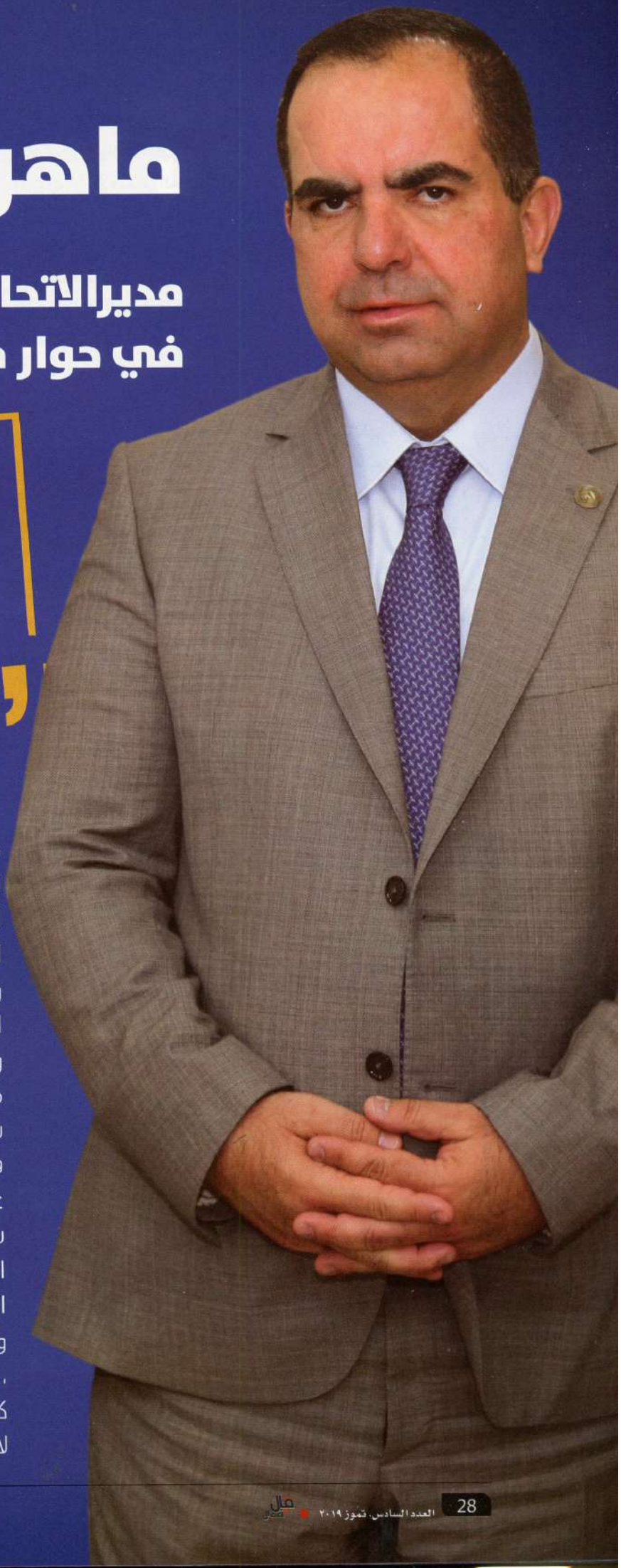

> عـدد شركـات التأمين أكبر بكثير من حجم السوق الذي لا يتجاوز
> 600 مليون

يعتقد مدير الاتحاد الاردني لشركات التأمين الاستاذ ماهر الحسين انه في المستقبل القريب وبعد انتقال الرقابة على قطاع التأمين للبنك المركزي الاردني سيكون هناك اندماجات بين بعض شركات التأمين وهو أمر صحي ونشجع عليه في الاتحاد وذلك لخلق تجمعات وكيانات تأمينية كبيرة تمكن الشركات من المنافسة بشكل اكبر ...

ويرى الحسين في حوار اجرته معه مجلة منصات مال واعمال ان سوق التأمين الاردني الذي يضم (٢٤) شركة تأمين مجازة لممارسة كافة أعمال التأمين في الأردن منـــها (١٥) شركة تمـارس التأمين على الحياة بالإضافة الى التأمينات العامة و(٧) شركات تمارس التأمينات العامة بضمنها التأمـين الطبي وشركـة تمارس التأمينات العامة باستثناء التأمين الطبي اضافة الى فرع شركة تأمين أجنبية واحدة تزاول تأمينات الحياة والتأمـين الطبي فقط ، وبالتالي فإن حجم الاقساط البالغ ٦٠٠ مليون يعتبر كبيرا نسبياً مقارنة بحجم السوق الصغير واعتقد انه لا حاجة لشركات تأمين جديدة.

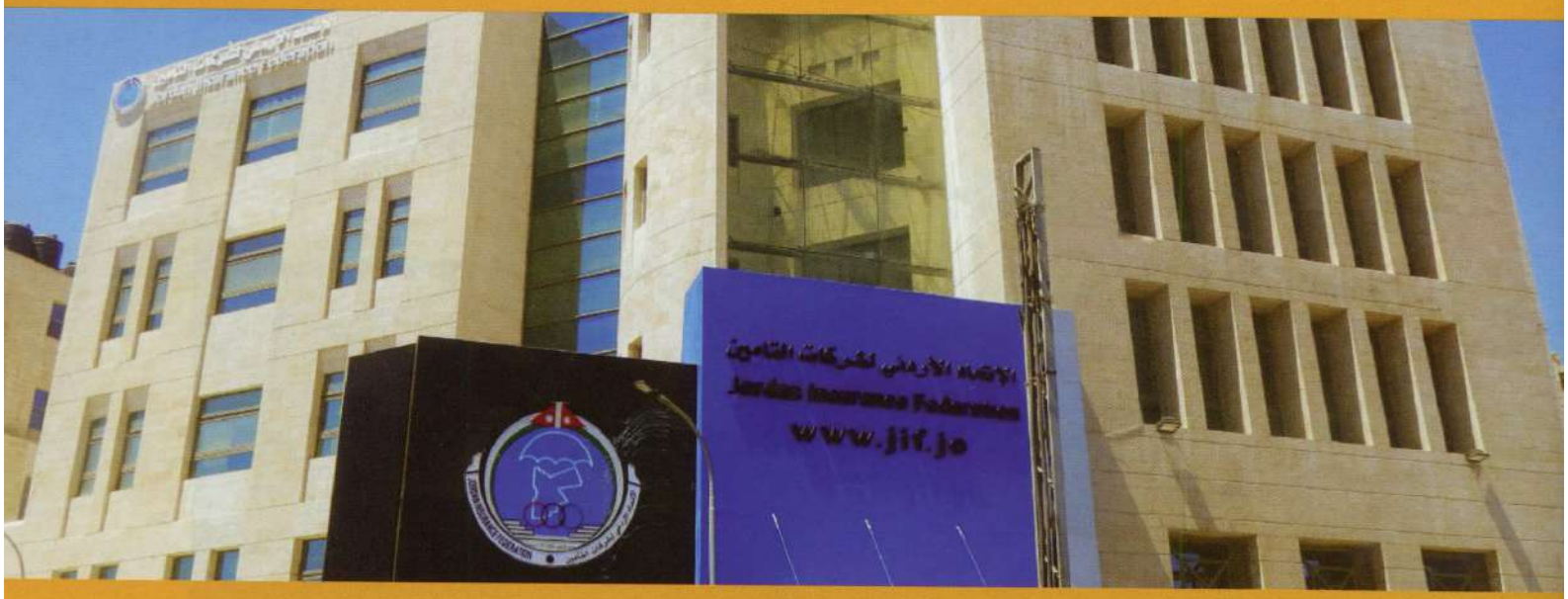


ويرى ان تعويم او تحرير اسعار التأمين الالزامي هو الحل بحيث يستطيع المواطن ان يختار الشركة التي يرغب بالتعاقد معها كذلك شركة التأمين تستطيع تحديد عملائها ووضع الشروط المناسبة وجذب السائقين الاقل ارتكابا للحوادث ومحاولة ضبط المحفظة التامينية والسيطرة على الخسائر ومحاولة تحقيق ارباح معقولة في ظل المنافسة الحادة في قطاع التامين.

## هل تعطينا فكرة عن مهام وعمل الاتحاد الأردني لشركات التأمين وواجباته ؟

يعتبر الاتحاد ركيزة أساسية لتطوير التأمين في الأردن مستمداً أهميته من الأهداف الرئيسية التي يسعى الى تحقيقها والتي ينص عليها نظامه الأساسي والخدمات التي يقدمها للشركات وللمواطنين مالكي المركبات في مجال التأمين الالزامي للمركبات الأردنية والأجنبية ومن أهداف الاتحاد ما يلي:

التعاون والتنسيق مع ادارة التأمين والجهات ذات العلاقة بقطاع التأمين محلياً وعربياً ودولياً في الأمور المتعلقة بأهدافه.

العمل على زيادة الوعي التأميني لدى المواطنين بجميع الوسائل المختلفة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

عقد الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية التي تهدف إلى تنشيط وتطوير أعمال التأمين أو المشاركة في حضور أي منها سواء كانت هذه المشاركة داخل المملكة أو خارجها.

إجراء البحوث والدراسات وإعداد الإحصائيات المتعلقة بأعمال التأمين التي من شأنها خدمة قطاع التأمين.

الإشتراك والتعاون مع ادارة التأمين في تأسيس معهد متخصص في التأمين وفقاً لأحكام القانون.

إصدار النشرات والمطبوعات الدورية التي تتعلق بمختلف الأنشطة المتعلقة بالتأمين.

العمل على تسوية الذمم المالية بين أعضائه من خلال التقاص، على أن تنظم الاجراءات الخاصة بذلك بموجب قرار يصدر عن الجمعية العمومية.

دعم التعاون الفني بين الأعضاء من خلال المساهمة في تبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم أو بينهم وبين الإتحاد.

وضع آلية لتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بأعمال التأمين بين الأعضاء.

انشاء مجمعات التأمين وإعادة التأمين شريطة الحصول على موافقة ادارة التأمين المسبقة.

توقيع الاتفاقيات مع الجهات الرسمية والجهات ذات العلاقة بقطاع التأمين المتعلقة بأهدافه.

## ماهي المعيقات التي تواجه عمل الاتحاد ؟ وهل من مهامه تنظيم وتنسيق عمل الشركات ؟

لايوجد أية معيقات تواجه الاتحاد ،حيث يعمل على خدمة شركات التامين وتمثيلها وتأدية الادوار المنصوص عليها في نظامه الداخي ووفقا لتوجيهات مجلس ادارة الاتحاد الذي يحدد استراتيجيات العمل والخطط المستقبلية، حيث ان ادارة التأمين هي المسؤولة عن تنظيم أعمال شركات التأمين في حين ان الاتحاد هو مؤسسة مهنية تمثل شركات التأمين امام الجهات الرسميه التي تسعى الى تطوير الكفاءات والتنسيق ما بين الشركات وانجاز مشاريع معينة تخدم القطاع وتعزز العلاقات مع المؤسسات، حيث يعتبر الاتحاد الممثل الرسمي لقطاع

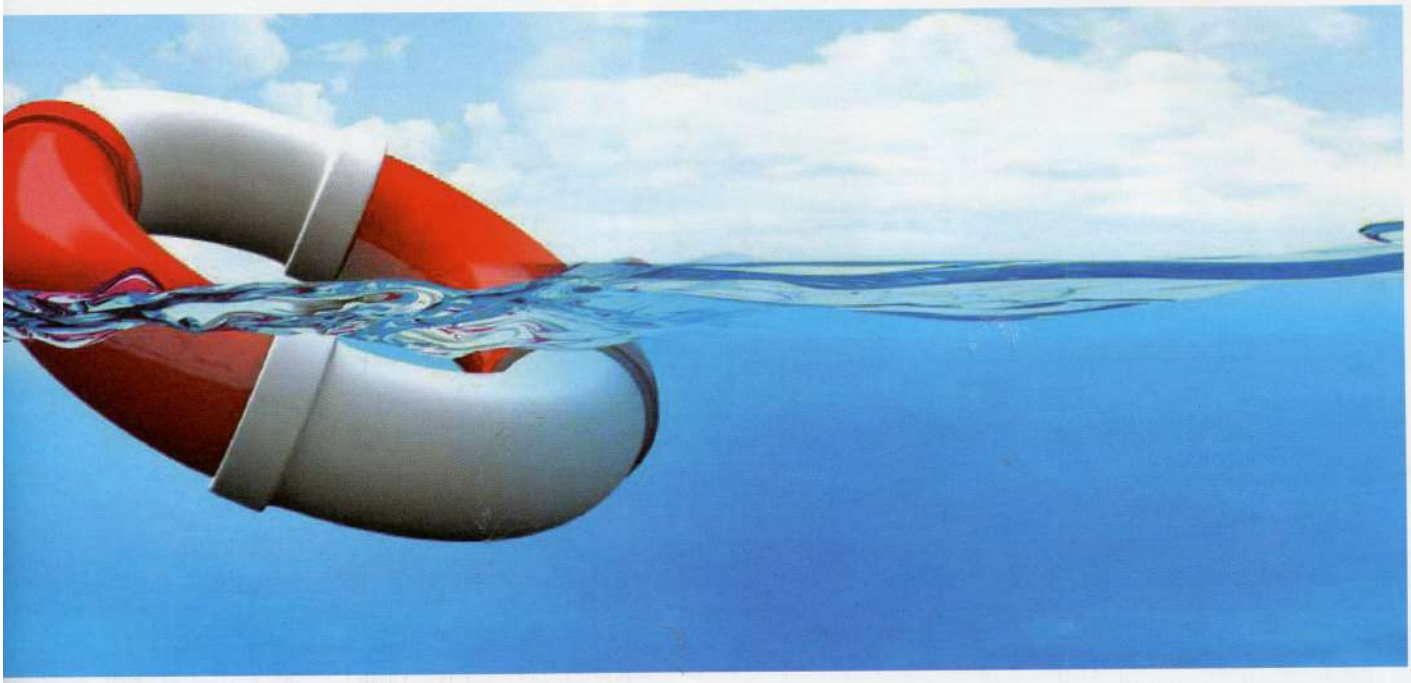

التأمين امام الجهات الرسمية والخاصة ويقوم بعرض وجهة نظر قطاع التأمين في مختلف المواضيع بالنيابة عن القطاع وذلك بعد التنسيق مع القطاع بخصوصها.

**الى اي مدى تعتقد ان الشركات ملتزمة باطار أخلاقي للعمل؟**

هناك ٢٤ شركة تأمين تعمل في المملكة مرخصة من ادارة التأمين في وزارة الصناعة والتجارة والتموين حيث أن سوق التأمين سوق مفتوح وتنافسي والتنافس بين شركات التأمين يحكمه الاطار الاخلاقي في العمل وتنوع المنافسة ما بين الاسعار والخدمات والعلاقات العامة، كذلك هناك تعليمات قواعد ممارسة المهنة وآدابها الخاصة بشركات التأمين وتعديلاتها رقم ٩ لسنة ٢٠٠٤ الصادرة عن ادارة التأمين والتي تضع بعض الشروط للتعاملات ما بين شركات التأمين نفسها وكذلك التعامل مع العملاء ويتطلب من الشركات الالتزام بها.

**مثل كل اتحادات او جمعيات هناك أتهام بأن الاتحاد هو تعبير عن " احتكار" أي تكريس للاحتكار وهو مخالف لقوانين المنافسة والاحتكار بما يوحي انه ينسق عمل الشركات وتوزيع العمل بينها بالتساوي ؟**

كما أكدنا ان الاتحاد مؤسسة مهنية غير ربحية يمثل شركات التأمين، حيث ان الاتحاد لا يقوم بتسويق اي خدمات، فقط يقوم باصدار وثائق التأمين الالزامي للمركبات بالنيابة عن شركات التأمين استنادا لنظام التأمين الالزامي للمركبات رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ والتعليمات الصادرة بموجبه وخاصة تعليمات المكتب الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠١١ وتعديلاتها من خلال الدور علما بأن الاتحاد يطالب بتحرير اسعار التأمين الالزامي منذ عدة سنوات ولكن الحكومة تصر على آلية العمل بالدور من خلال المكتب الموحد حماية للمواطنين والتخوف من زيادة الاسعار، علماً بأنه في حال تحرير الاسعار سيكون هناك منافسة بين شركات التأمين حيث ستعمل الشركات وبشكل اكبر على تحسين مستوى الخدمات القدمة من هذه الشركات اسوة بما نشهده من منافسة في القطاعات الخدمية الاخرى.

**هل من مهام الاتحاد تدريب قوى البشرية وتأهيل كوادر العمل في قطاع التأمين ؟**

نعم حيث انه من أهداف الاتحاد العمل على زيادة الوعي التأميني لدى المواطنين بجميع الوسائل المختلفة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية التي تهدف إلى تنشيط وتطوير أعمال التأمين أو المشاركة في حضور أي منها سواء كانت هذه المشاركة داخل المملكة أو خارجها حيث عقد الاتحاد منذ عام٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٨ (١٠١) برنامج ، ورشة عمل ، ندوه، مؤتمر وبحضور (٤٣٥٣) مشاركا من ضمنهم مشاركون محليون ومشاركون من مختلف الدول العربية والعالمية، ومؤخرا أطلق الاتحاد خطته التدريبية لعام ٢٠١٨ التي استقطبت (٩٥٣) مشاركا من ضمنهم مشاركون من عدد من الدول العربية وفي نهاية عام ٢٠١٩ تم اطلاق الخطة التدريبية الجديدة لعام ٢٠١٩ والتي تضم ٢٠ برنامجا تدريبياً اضافة الى العديد من ورش العمل المجانية والتي نفذ الاتحاد منها حتى تاريخه خمسة برامج واعلن عن بقية البرامج الاخرى التي ستستانف بعد شهر رمضان المبارك.

> هناك ٢٤ شركة تأمين تعمل في المملكة مرخصة من ادارة التأمين في وزارة الصناعة والتجارة والتموين حيث أن سوق التأمين سوق مفتوح وتنافسي والتنافس بين شركات التأمين يحكمه الاطار الاخلاقي في العمل

**هل تعتقد ان عدد شركات التأمين في السوق كبيرأم ان هناك حاجة الى عدد اضافي ؟**

يضم سوق التأمين الاردني (٢٤) شركة تأمين مجازة لممارسة كافة أعمال التأمين في الأردن منـــها (١٥) شركة تمـارس التأمين على الحياة بالإضافة الى التأمينات العامة و(٧) شركات تمارس التأمينات العامة بضمنها التأمـــين الطبي وشركـة تمارس التأمينات العامة باستثناء التأمين الطبي اضافة الى فرع شركة تأمين أجنبية واحدة تزاول تأمينات الحياة والتأمـــين الطبي فقط ، وبالتالي فإن حجم الاقساط البالغ ٦٠٠ مليون يعتبر كبيرا نسبياً مقارنة بحجم السوق الصغير واعتقد انه لا حاجة لشركات تأمين جديدة.

**هل يشجع اتحاد شركات التأمين اندماج الشركات ؟ وهل تعتقد ان عدد الشـركات المحدود في قطاع التأمين أكثر نفعا للسوق ؟**

كما اسلفنا ،يعمل في سوق التأمين الاردني حالياً ٢٤ شركة تأمين وهو عدد كبير نسبيا مقارنة بحجم اعمال سوق التأمين المتواضع بحدود ٦٠٠ مليون دينار اردني ومن الجدير ذكره بأن السوق الاردني وبعد قرارات اللجنة الاقتصادية للحكومة عام ١٩٨٨ التي ادت الى حدوث عدة اندماجات بين شركات التامين في حينه، شهد السوق بعد تلك الفترة حالة اندماج واحدة فقط ناجحة بين شركة اليرموك للتأمين والشركة الاولى للتأمين نتج عنها شركة سوليدرتي الاولى للتأمين وهي من الشركات الناجحة في السوق حيث استفادت الشركة الناجمة عن الاندماج من قرار رئاسة الوزراء الصادر في الجريدة الرسمية في ٢٠١٧/١٠/١٦ بالاستناد الى قانون الاستثمار والذي منح الشركات الناتجة عن اندماج شركات التأمين اعفاءات لمدة ثلاث سنوات من ضريبة الدخل والرسوم السنوية على الشركة المفروضة بموجب قانون تنظيم اعمال التأمين وكذلك اعفاء الشركة المندمجة من رسوم نقل الملكية ورسوم رفع رأس المال .

واعتقد في المستقبل القريب وبعد انتقال الرقابة على القطاع للبنك المركزي الاردني سيكون هناك اندماجات بين بعض شركات التأمين وهو أمر صحي ونشجع عليه في الاتحاد وذلك لخلق تجمعات وكيانات تأمينية كبيرة تمكن الشركات من المنافسة بشكل اكبر وزيادة نسب الاحتفاظ من الأخطار مما سينعكس ايجابا على السوق والقدرة على التفاوض مع معيدي التامين والاستثمار بشكل اكبر في العنصر البشري ودراسات السوق لتحديد اوجه التطور المحتملة وفرص العمل المستقبلية.

> الأوضاع الاقتصادية صعبة جدا وكثير من الشركات تواجه خسائر أو تدنيا كبيرا في مستوى الربحية

**هل تنوع الشركات لأدوات التأمين كاف ؟ أم ان التركيز فقط على تأمين الحـــوادث ؟ وماهي حصص أدوات التأمين ، مثل الحياة والتعليم والصحة والحوادث الاخرى مثـــل الحريق والكوارث الطبيعية من اجمالي أقساط التأمين ؟**

نلاحظ ان هناك تفاوتا في حصص فروع التأمين حيث ان حصة تأمين السيارات من اجمالي السوق تشكل ٣٨٪ ويشكل فرع التامين الصحي ٣٠٪ اما الفروع الاخرى والتي تشمل التأمين البحري وتأمينات الحريق والحوادث الشخصية وتأمينـــات الحياة وتأمين الائتمان وتامينات المسؤولية المدنية فتشكل ٣٢٪ .

ان هـذا الامـر الـذي يتطلب من شركات التأمين استحداث برامج تأمينية تلبي احتياجات المواطنين المتـواجدين على أراضـي المملكة وتسويق برامج وخدمات تأمينية مبتكرة تلبي الاحتياجات في السوق المحلية بتغطيات بسيطة مقابل أقســـاط تأمين صغيرة يستطيع دفع كلفتها المواطنون والتوسع في تسويق التأمينات الصغيرة Micro Insurances، تصميم برامج تأمينية تتناسب مع أصحاب الدخل المحدود والتركيز في التسويق على تأمين المنازل والمحلات التجارية الصغيرة كونها ما زالت دون المستوى المأمول لزيادة شريحة المؤمن لهم وبالتالي زيادة حجم الاقساط وزيادة نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحـــلي الاجمالي.

**أكثر المشاكل تأتي من تأمين الحوادث خصوصا «التأمين الالـزامي» لكن الشركـات ايضا لها دور في هذه المشاكل ، ماهي الحلول المثالية لمشاكل التأمين الالزامي وهل تعتقد ان تعويم التأمين هو الحل ، في المقابل ايـرادات هذا النوع من التأمين توزع بالتساوي بعيدا عن معايير الكفاءة ومكانة الشركات المالية ورغبة المؤمن ؟**

بالنسبة لنا كاتحاد وكقطاع تأمين نطالب منذ عشرات السنين بتحرير الاسعار وسياسة السوق المفتوح لتتمكن الشـركة مـن وضع السعر المناسب حسب سجل السائق وعمر السائق وطبيعة عمله ، فهناك منافسة حادة في جميع القطاعات حيث اننا لا نعتقد انه سيكون هناك احتكار وانما سيكون هناك نوعان من الشركات شركات تقدم منتجات وخدمات مميزة وشركـات تقدم الخدمات الاساسية بأسعار أقل بهدف جذب الزبائن وفي النهاية الخيار للمؤمن له للتعامل مع الشركة التي تقـدم لـه افضل الخدمات وتقوم بدفع التعويض بسرعة ليتمكن المواطن من ممارسة نشاطه او عمله مرة اخرى بعد استلام التعويض. بخصوص مكانة الشركة المالية سواء الاتحـاد أو وزارة الصناعة والتجارة حيث يقومون بنشر التقارير المالية المجمعـة لجميـع شركات التأمين موجود فيها رأس مال الشركة والموجودات وترتيب الشركة من حث الاقساط والتعويضات والارباح والخسائر اضافة الى كل ذلك فإن ادارة التأمين تقوم بنشر مؤشر الشكاوى لتأمين المركبات بالرغم من اننا نختلف معهم حول كيفـيـة احتساب هذا المؤشر وهو عبارة عن حصة الشركة من إجمالي عدد الشكاوى إلى حصتها السوقية من إجمالي الاقساط . ويعتبر مؤشر الشكاوى احد المؤشرات المستخدمة لتقييم أداء شركات التأمين بالاضافة الـــى خبرة المواطنين وبالتـالي يستطيع المواطن ان يختار الشركة المناسبة.

وبالتالي نعتقد ان التعويم او تحرير الاسعار هو الحل بحيث يستطيع المواطن ان يختار الشركة التي يرغب بالتعاقد معها كذلك شركة التأمين تستطيع تحديد عملائها ووضع الشـروط المناسبة وجـذب السائقين الاقل ارتكابا للـحوادث ومحاولـة ضبط المحفظة التامينية والسيطرة على الخسائر ومحاولة تحقيق ارباح معقولة في ظل المنافسة الحادة في قطاع التامين.

**كم تقدر خسائر شركات التأمين سنويا من الحوادث المفتعلة وغير الصحيحة .**

من ابـرز المشكلات التي تواجه شركات التأمين الحـوادث المفتعلة بحجة الحصول على التعويض من شركات التأمين حيـــث توجد اعداد كبيرة من الحوادث المفتعلة التي تقع اصلا بقصد واخرى تكون حوادث بسيطة ويتم تضخيمها بهـدف الحصول على قيمة عالية للتأمين واستغلال اوضاع شركات التأمين والحوادث المفتعلة هي بمثابة سرقة لا حق فيها لمفتعلي الحوادث والقائمين عليها ويتم الحصول على التعويضات بطريقة غير مشروعة على الاطلاق ولامبرر لها .

يجب ان تعمل الحكومة وقطاع التأمين للحد من هذه الحوادث التي تضر بالشركات والاقتصاد الوطني وتعد ممارسة خاطئة لابد من وقفها ومحاسبة كل من يتسبب بها.

لاتوجد لدينا ارقام محددة لهذه الحوادث ولكنها لاتقل عن نسبة ٣٠ الى ٤٠ في المائة من اجمالي الحـوادث التي تقع سنويا وندعو الامن العام والجهات ذات العلاقة للحد من هذه الممارسات ووضع عقوبات رادعة بحق كل من يرتكب حوادث مفتعلة.

**هل تتوقع خـروج شركات تأمين من السوق ؟ وماهي أهم المشـاكل التي تعاني منـــها الشركات العاملة حاليا؟**

الاوضاع الاقتصادية صعبة جدا وكثير من الشركات تواجه خسائر أو تدنيا كبيرا في مستوى الربحية والسبب مرده خسـائر التأمين الالزامي بمعدل ٣٠ مليون دينار سنوياً وهذه الخسائر ادت الى انخفاض هامش الملاءة المالية لعدد من الشركات علما بأن مؤشرات أعمال التأمين تشير الى انه هناك ٦ شركات هامش ملاءتها المالية اقل من ١٥٠٪ وهي النسبة المطلوبة من ادارة التأمين في وزارة الصناعه والتجارة.

وحاليا ادارة التأمين تعطي الشركات فرصة لتحسين ورفع هامش الملاءة المالية لكن في حال انتقال الرقابة للبنك المركزي سيكون هناك تشدد اكثر بخصوص ضرورة الالتزام برفع هامش الملاءة المالية

# حوادث المركبات والتأمين الإلزامي

تعويم او تحرير اسعار التأمين الالزامي هو الحل بحيث يستطيع المواطن ان يختار الشركة التي يرغب بالتعاقد معها

من ابرز المشكلات التي تواجه شركات التأمين الحوادث المفتعلة بحجة الحصول على التعويض من شركات التأمين حيث توجد اعداد كبيرة من الحوادث المفتعلة التي تقع اصلا بقصد واخرى تكون حوادث بسيطة ويتم تضخيمها بهدف الحصول على قيمة عالية للتأمين واستغلال اوضاع شركات التأمين والحوادث المفتعلة هي بمثابة سرقة لا حق فيها لمفتعلي الحوادث والقائمين عليها ويتم الحصول على التعويضات بطريقة غير مشروعة على الاطلاق ولامبرر لها

خسائر التأمين الإلزامي

**30** مليون دينار سنوياً

حصة تأمين السيارات من اجمالي السوق تشكل

**%38**

من أهداف الاتحاد العمل على زيادة الوعي التأميني لدى المواطنين بجميع الوسائل المختلفة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية التي تهدف إلى تنشيط وتطوير أعمال التأمين أو المشاركة في حضور أي منها سواء كانت هذه المشاركة داخل المملكة أو خارجها

والشركات مضطرة الى ضخ أموال فـي هذه الشركات من خلال زيادة راس المال لاطفاء الخسائر أوالبحث عن شريك استراتيجي للاستثمار في هذه الشركات فهناك شركة من شركات التأمين الاردنية أعلنت مؤخرا انها تبحث عن شريك استراتيجي لزيادة راس مالها لتحسين قدرتها المالية وزيادة هامش الملاءة .

وهامش الملاءة يعكس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية ويعكس مدى كفاية رأس المال المتوفر لدى الشـركة لمقابلة المخاطر التي تواجهها.

**هناك قانون تنظيم أعمال التأمين ، وهناك ايضا نظام الاتحاد الاردني لشركـات التـأمين ، وعدد لا بأس به من الأنظمة والتعليمات في قائمة طويلة غاياتها تنظيم أعمال الـتأمين ، قبل ان نسأل عن القانون وما اذا كان بحاجة الى تطوير ، هل تعتقد ان كـل الأنظمـة والتعليمات الكثيرة والمتعددة والمتنوعة ، منسجمة وغير متناقضة ، هل تعتقد انـها فعلا تخدم تنظيم اعمال التأمين أم هي عراقيل ؟**

صدر قانون تنظيم اعمال التأمين عام ١٩٩٩ ولا شك ان هذا القانون بحاجة الى تطوير لمعالجة المستجدات التي طرأت، وبما ان البنك

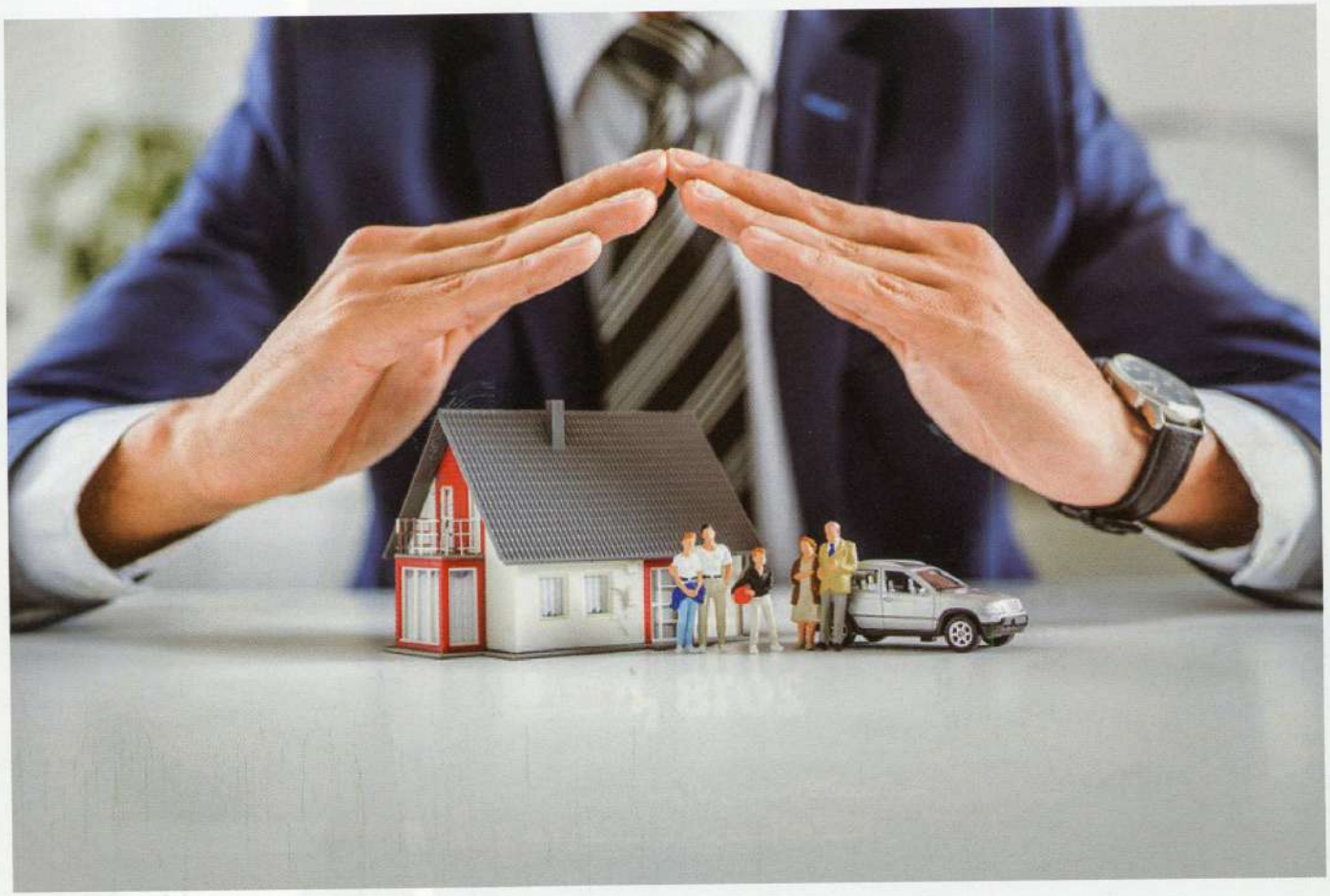

المركزي الذي سيتولى الرقابة على شركات التأمين بموجب قانون اعادة هيكلة الدوائر والمؤسسات الحكومية قام بطرح مشروع قانون تنظيم أعمال التأمين لعام ٢٠١٨ والذي تم مناقشته في اجتماع مشترك لمجلس ادارة الاتحاد ولجنة الاستثمار والاقتصاد في مجلس النواب الذي تم احالته عليها للدراسة وما زال قيد النقاش ومتوقع ان يصدر قبل نهاية عام ٢٠١٩. وبموجب القانون سيتم تعديل بقية التشريعات لتتوافق مع القانون الجديد، أيضا سيتم استحداث تشريعات جديدة.

لا شك انه عند انشاء ادارة التأمين كهيئة مستقلة عام ١٩٩٩ تم اصدار قانون تنظيم اعمال التأمين رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٩ وعدد كبير من التشريعات والتعليمات والقرارات والانظمة دفعة واحدة والتي شكلت ارباكا للشركات في البدايات كونها كانت بعدد كبير زاد عن ال ١٢٠ تشريعا بين قانون ونظام وتعليمات وقرار مما تطلب جهدا كبيرا من الشركات للالتزام بها ، ومن ناحية اخرى كانت هذه التشريعات نقلة نوعية للتشريعات التامينية في المملكة حيث كان الاردن نموذجا للدول العربية المحيطة والتي نسخت التجربة الاردنية في تشريعاتها.

ولكن للاسف عند حل ادارة التأمين كان هناك تراجع في موضوع اصدار التشريعات وتعديلاتها ونحن نرى كمجلس ادارة الاتحاد ان نظام التأمين الالزامي للمركبات رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ هو من اهم الانظمة والقوانين التي صدرت اضافة الى القرارات التي صدرت بموجب هذا النظام وجميعها تشكل السبب في استمرار الخسائر للشركات في التامين الالزامي للمركبات الاردنية.

اما بخصوص نظام الاتحاد فقد صدر نظام الاتحاد الأردني لشركات التأمين رقم (١٠٧) لسنة ٢٠٠٨ وتم تعديله في عام ٢٠١٦ ونحن الان في طور رفع مشروع تعديل للنظام الى ادارة التامين وبما يتيح للاتحاد توسيع مهامه والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة من جمعيات تأمينية وشركات تعمل في مجال الخدمات المساندة للقطاع وبما يسهم في تطوير وخدمة قطاع التأمين وزيادة مستوى التنسيق بين الجهات العاملة بالتامين.

**30 - 40 %**

من الحوادث التي تقع سنويا «مفتعلة» او «مضخمه»